

سان خوان – مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية في تحديث مسار العمل 2 بشأن مجموعة العمل المجتمعية لتعزيز مساءلة ICANN
الأحد، 11 مارس 2018 – من الساعة 13:30 إلى الساعة 14:30 توقيت المحيط الأطلنطي
اجتماع ICANN61 | سان خوان | بورتوريكو

الرئيس منال إسماعيل:

طاب مساؤكم، جميعًا. برجاؤ التكرم بالجلوس على مقاعدكم، سنبدأ الجلسة بعد قليل. شكرًا. إذًا، مرحبًا بعودتكم جميعًا. وسوف نبدأ مناقشتنا بخصوص اللجنة الاستشارية الحكومية وبند جدول الأعمال 13. وذلك بشأن مجموعة العمل المجتمعية فيما يتعلق بمسار العمل 2 للمساءلة المقرر موعدها الساعة 1:15 م من يوم الأحد الموافق 11 مارس لمدة 60 دقيقة وأذكركم جميعًا مرة أخرى بالتكرم بذكر الاسم والجهة التي تتبعونها عندما ترغبون في التعليق. شكرًا. إذًا، توم هل تود أن تعطينا لمحة أولاً عن هذا الأمر، ثم نبدأ في المناقشة.

توم ديل:

أشرك منال، وطاب مساءكم جميعًا. نظرًا لاستمرار تسليم عضوية اللجنة الاستشارية الحكومية، وحقيقة وجود عدد آخر من الأعضاء الجدد هنا، فقد طُلب مني أن أعطيكم خلفية سريعة بشأن هذا الأمر، حول كيفية وصولنا، أعني اللجنة الاستشارية الحكومية ومؤسسة ICANN، إلى الوضع الحالي بشأن ما يسمى بمسار العمل 2 لمجموعة العمل المجتمعية لتعزيز مساءلة ICANN، لذا فقد طُلب مني الابتعاد عن الاختصارات ووضع المسألة في سياقها قبل أن أسأل أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية وقبل أن أبلغكم بالمزيد. إذًا، نحن ندرس هنا مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية في مجموعة العمل المجتمعية، ويُطلق على اللجنة الاستشارية الحكومية المنظمة العضو للمجموعة أما نحن فَنُطلق علينا مجموعة العمل المجتمعية وتساعد إجراءات مؤسسة ICANN المنظمة العضو في كتابة الشروط المرجعية والمشاركة وإلقاء نظرة على التوصيات الأخيرة وتقرير المجموعة. واللجنة الاستشارية الحكومية الآن هي إحدى مؤسسات ICANN، وهي منظمة عضو في مجموعة العمل المجتمعية. والآن، هذا هو مسار العمل 2 لعلنا المتعلق بالمساءلة. وقد يتساءل البعض منكم عما حدث في مسار العمل 1، إذًا سأعود إلى هذه النقطة وأوافيكم بها. تعمل مجموعة العمل على تعزيز مساءلة ICANN لا سيما

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي نصي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه قد يكون في بعض الحالات غير مكتمل أو غير دقيق بسبب وجود مقاطع غير مسموعة وإجراء تصحيحات نحوية. وتُنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل معاملة السجلات الرسمية.

في المجتمع. وكان السبب في نشأة مسار العمل 1 وسبب توصية هذه المجموعة بإجراء تغييرات مهمة وتنفيذها قبل عامين، أو قبولها، وتستمر عملية التنفيذ وقد اعتمد مجلس الإدارة أنشطة مسار العمل 1 عام 2016، وكانت اللجنة الاستشارية الحكومية عضوًا في مسار العمل الأول هذا. ويتمثل عمل المساءلة، الذي تم إنجازه الذي منح مجتمع ICANN صلاحيات هائلة وجديدة فيما يتعلق بمجلس إدارة ICANN وميزانيتها، في أمر يُسمى بالمجتمع ذي الصلاحية الذي ربما قد اطلعت على بعض الإحاطة بشأنه في وقت سابق وكان ذلك مطلوب إنجازه بحلول عام 2016 نظرًا لانتقال دور الإشراف على وظائف IANA، وهي نوع من وظائف المعالجة الأساسية للإنترنت. والانتقال من الإشراف من قبل حكومة الولايات المتحدة إلى الإشراف من قبل المجتمع الدولي عن طريق مؤسسة ICANN، وجزء من ذلك جعل مؤسسة ICANN أكثر عرضة للمساءلة حتى تم وضع شكل من أشكال التوصيات، ومع ذلك استمر عدد من التوصيات الأخرى لجعل مؤسسة ICANN أكثر عرضة للمساءلة في مسار عمل ثانٍ وهذا هو مسار العمل الثاني الذي يجعل مؤسسة ICANN أكثر عرضة للمساءلة والمطلوب منكم دراسته في هذه الجلسة. وقد تم تمثيل اللجنة الاستشارية الحكومية بفاعلية من خلال عدد من الأعضاء عن طريق مسارات العمل والاستمرار في القيام بذلك. وهذه المسائل هي التي تمضي المجموعة قدمًا لإنهائها في مسودة تقرير واحدة، والتي سوف تُطرح للتعليق العام خلال الشهرين التاليين ومعظم هذه المسائل تتعلق باختصاص مؤسسة ICANN. وتتمثل مساءلة المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية المعنية، بما فيها اللجنة الاستشارية الحكومية، وجميع اللجان الأخرى، في مسألة تطبيق مؤسسة ICANN لالتزاماتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والتنوع في مجتمع ICANN بأكمله، وشفافية عمليات مؤسسة ICANN، ودور أمين المظالم لدى مؤسسة ICANN الذي يزيد من مساءلة موظفي المؤسسة، وعملية المشاركة المجتمعية، وهي عملية من المفترض أن تتم قبل رفع الشكاوى الرسمية إلى مستوى آخر. والآن، تم إنجاز قدر كبير من هذه الأعمال فعليًا في العام الماضي تمهيدًا لهذا الاجتماع. وقد أنهت عدد من المجموعات الفرعية توصياتها وكان هناك اجتماع لمجموعة العمل بأكملها يوم الجمعة، منذ يومين، والذي شارك فيه عدد من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية، وفي هذه المرحلة، أعتقد أنه من المعقول، منال، أن نطلب من بعض هؤلاء الأعضاء الإفادة بالمستجدات لأن اللجنة الاستشارية

الحكومية لديها خمسة أعضاء معينين رسميًا من أعضاء مجموعة العمل المجتمعية. لدينا الآن ممثل الأرجنتين والبرازيل وإيران وكندا والدنمارك. وأعلم أن هناك أربع دول من تلك الدول على الأقل موجودة في هذه القاعة، وكانت حاضرة بالفعل في الاجتماع الذي عُقد يوم الجمعة، وأعرف ذلك لأنني كنت هناك أيضًا. لذا تمثلت الممارسات العادية مع هذه المجموعة في الطلب من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية المدرجين تقديم المستندات بشأن آخر اجتماع وإلى أين ستسير الأمور. إذا سأترك المقدمة في هذا المرحلة إلى منال وسنرى إذا .. تفضلي الكلمة لك.

شكرًا جزيلاً لك، توم، وأعتقد الآن أنني سأنظر فيما إذا كان أي من المشاركين في اللجنة الاستشارية الحكومية يرغب في إعطاء لمحة موجزة عن آخر المستندات في ضوء الاجتماع الذي انعقد هنا يوم الجمعة على ما أعتقد. إذا، تفضل من فضلك.

الرئيس منال إسماعيل:

شكرا منال. أستطيع على الأقل أن أبدأ، وأشكر توم لمقدمته الرائعة وإعطائه لمحة عما لدينا في جدول الأعمال هنا. ولقد أرسلت لوحة معلومات إلى اللجنة الاستشارية الحكومية يوم الجمعة، وخلال الاجتماع كان هناك استراحة قصيرة وفي هذا الوقت سوف أحث الزملاء على إلقاء نظرة على لوحة المعلومات. إنها عبارة عن تقرير حول كيفية سير العمل والموضوعات الثمان التي تمت مناقشتها تحت عنوان مسار العمل، وكما ذكر توم في اجتماع يوم الجمعة أنه كان هناك أربعة موضوعات لم تشملها القراءة الثانية، وكان هذا الموضوع يتناول مساءلة الموظفين والتنوع. ويمثل موضوع مكتب أمين المظالم والاختصاص القضائي وجميع الموضوعات التي نوقشت تحت عنوان مسار العمل 2، أمرًا مهمًا للجنة الاستشارية الحكومية لا سيما فيما يتعلق بالاختصاص القضائي والتنوع. خلال الاجتماع، توصلت مجموعة العمل المجتمعية لتوافق الآراء ليس على الإجماع الكامل حول الاختصاص القضائي فحسب ولكن كان هناك إجماعًا كافيًا أيضًا، لذا سيكون من الممكن الآن تقديم تقرير نهائي وكما ذكر توم أنه من حسن الحظ أن التقرير النهائي سيتوفر لجلسة الاستماع العامة في أوائل شهر أبريل، وسيكون هناك فترة جلسة الاستماع

ممثل الدانمارك:

العادية التي تبلغ 40 يومًا. ولدينا الأعضاء المحتملون -- أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية وغيرهم للتعليق على هذا الموضوع. سأقول أنه ليس من المتوقع أن نعلق على فحوى الموضوع. حيث قد تم طرحه للجلسة العامة قبل ذلك. والآن يزداد الأمر صعوبة إذا كان هناك عدم اتساق بين التوصيات أو الاعتماد المتبادل. لذا فالغرض الأساسي يتمثل في جلسة الاستماع العامة. وبعد جلسة الاستماع العامة، ستقوم مجموعة العمل المجتمعية بتحليله وتقوم بعقد اجتماعها النهائي في الاجتماع المقبل لمؤسسة ICANN في بنما وهناك تتم الموافقة على التقرير النهائي. ثم سينتقل إلى الأمر إلى المنظمة العضو وبين الآخرين. وبخصوص اللجنة الاستشارية الحكومية وما بعد ذلك، فمن المتوقع أن يُحال الأمر إلى مجلس الإدارة والذي سيتولى بعد ذلك مهمة التنفيذ، وهناك عدة توصيات بالإضافة إلى دورة تدريبية تحوي الكثير من الأعمال التي ينبغي لمجلس الإدارة إنجازها ولكن على صعيد منظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد من بين آخرين سوف ننظر في مسألة التنوع وندرس الأمر المهم بالنسبة لنا ونحرص على متابعته. وأثناء عملية التنفيذ، تمت المناقشة والموافقة على أنه سيكون هناك فريق للتنفيذ لمساعدة مؤسسة ICANN في تنفيذ هذه التوصيات. إذاً هذه هي العملية، وما يمكنني أن أراه ذي صلة هو وقوف اللجنة الاستشارية الحكومية باعتبارها منظمة عضو، وسوف نلتقي بعد الاجتماع في بنما، لنرى ما إذا كنا نتفق أو نختلف أو أيًا كان الوضع الذي سوف نستقر عليه. وكما ذكرت، استطعت أن أرى أن هناك موضوعين مهمين لحكومتنا ويتمثلان في التنوع وأن هناك بعض الوسائل الداعمة وما يسمى بمكتب التنوع. ولم أحصل على دعم كافٍ في مجموعة العمل المجتمعية نظرًا لأن العديد من الأعضاء يعتقدون أن هذه مشكلة تتعلق بالتنفيذ وليس من حق مجموعة العمل المجتمعية البت في هذه المسألة. فينبغي لنا التركيز على المتطلبات وبعد ذلك علينا أن نترك الأمر لسلطة التنفيذ بشأن كيفية تنظيم هذا التنفيذ. وفيما يتعلق بمسألة الاختصاص القضائي، التي تُعد مسألة ذات أهمية بالغة بالنسبة للحكومة، هناك أمران تم مناقشتهما في التقرير. هناك جزء من العقوبات التجارية وهناك أمور قد ينطبق عليها قانون السجل المعمول به ومكان السجل، والذي يمثل جزءًا مهمًا إلى حد ما في الصناعة، على الأقل ليس في صناعة الولايات المتحدة، على أمل أن تكون هناك إمكانية أخرى في المستقبل، والتي يمكن أن ينطبق القانون المعمول به على عقودها. وفيما يتعلق بالاختصاص القضائي، سادع الأعضاء الآخرين يتحدثون عن هذا الموضوع

، لكن لقد لاحظت خلال الاجتماع أن هناك أربع حكومات على الأقل لم تكن موافقة على تلك التوصيات، وأعتقد أنه على الرغم من أنها كانت خطوة إيجابية، إلا أن بعض الحكومات تود أن ترى المزيد من العمل في مسألة الاختصاص القضائي، وربما كانوا يبحثون عن الحصانة أو الحصانة الجزئية، إذًا هذا هو تقريري. وبصفتي أحد أعضاء مجموعة العمل المجتمعية ومن وجهة نظر عضو دانماركي، فنحن راضون جدًا بتلك النتيجة. ونعتقد أنها نتيجة رائعة حصلنا عليها في هذه المهمة، أولاً عملية انتقال دور الإشراف على IANA وبعد ذلك مسار العمل الثاني، وخاصة أننا ركزنا أيضًا على ما هو مهم بالنسبة إلى صناعة اسم النطاق ونعتقد بأن التوصية بشأن القانون المعمول به والمكان توصية جيدة جدًا، تأتي من ظروف خارج الولايات المتحدة لذلك سأوقف تقريري وأنا متأكد من أن هناك العديد من الأعضاء الآخرين سوف يكملون هذا التقرير أيضًا. شكرًا.

شكرًا جزيلاً لك ممثل الدنمارك، لإبلاغنا بهذا التقرير الزاخر بالمعلومات. إذًا، هل هناك مستجدات أخرى يود المشاركون في اللجنة الاستشارية الحكومية إبلاغنا بها، سواء أكانوا أعضاء معينين أو حتى مشاركين آخرين في اللجنة الاستشارية الحكومية ممن تابعوا العملية، نعم، تفضل ممثل البرازيل.

الرئيس منال إسماعيل:

شكرًا لك، منال، وشكرًا لك ممثل الدنمارك للعرض التقديمي الشامل الذي قدمته ونؤيد بكل تأكيد ما صرح به ممثل الدنمارك. وأنا أود التركيز على تعليقاتي بشأن تقرير المجموعة الفرعية المعنية بالاختصاص القضائي. وكما أشار ممثل الدنمارك، درس اجتماع يوم الجمعة قراءتين واحدة في الصباح والأخرى في المساء، والآن هما جاهزتين لتضمينهما في التقرير الشامل الذي سيتم تقديمه للجولة الثانية من المشاورة العامة. ونتيجة للتعليقات التي حصلنا عليها، تم تحسين بعض الجوانب في النص، واللغة، ويظل الوضع العام التي نشأ من اهتمام عمل المجموعة الفرعية هو نفسه من الناحية الموضوعية، لذا سيكون هناك تقرير يحتوي على مجموعتين من التوصيات بيد أنه لن

ممثل البرازيل:

يكون تقريرًا بإجماع كامل. أعتقد أنه من المهم ملاحظة أنه على الرغم من أنه في سياق المجموعة الفرعية كان هناك بالتأكيد دعم للتقرير الذي يحتوي على مجموعات من التوصيات والتي لم يتم إقرارها من قبل جميع الأعضاء بما في ذلك الأعضاء الذين أتبعهم. ولقد قدمنا رأي الأقلية الذي تم إرساله مُرفقًا مع التقرير مع الإعراب عن الاعتراض على التقرير. ليس لأننا نعتزض على تلك المجموعتين من التوصيات. ويمكننا بالتأكيد أن نتعايش مع تلك التوصيات ونؤيد بالفعل تلك التوصيات، حيث نعتقد أنها سوف تحسن من الضوابط المتعلقة بالاختصاص القضائي. بيد أن السبب الذي جعلنا نعتزض على التقرير واضطررنا إلى فعل ذلك هو أنه إذا لم نعرب عن اعتراضنا، سيُفهم أننا راضون تمامًا عن نتيجة المناقشة بأكملها، أي أننا مقتنعون بأن شواغلنا قد تم معالجتها بشكل كافٍ وهذا ليس صحيحًا. وكما نذكرون، أجرينا مناقشات بشأن هذا الموضوع في الجولات السابقة الذي شارك فيها ممثل البرازيل وممثلون آخرون منذ بدء هذه العملية، وأعربنا فيها عن فهمنا بأن إحدى القضايا الرئيسية، أو ربما القضية الأكثر أهمية، كانت تتمثل في وضع آلية تسمح بابتعاد حكومة الولايات المتحدة كما فعلت، ونشيد بأن ذلك سيتطرق أيضًا إلى الشكل القانوني لعمل المنظمة الذي كان ولا يزال مرتبطًا بالاختصاص القضائي للولايات المتحدة. ولا يزال هناك أمورًا تأتي من النظام السابق. وترتبط هذه التدفقات ارتباطًا وثيقًا بالطريقة التي وضعتها مؤسسة ICANN من جانب واحد من قبل الولايات المتحدة، لذلك حلت الآلية التي يُجرى وضعها محل دور الحكومة الأمريكية، ومع ذلك لم تتأثر مسألة الاختصاص القضائي، وتمثلت النتيجة الملموسة من هذه المسألة في أنه إذا كان سيتم التعامل مع أي مسألة من الناحية القضائية بحلول نهاية اليوم، فسيكون الأمر متروكًا لقاضي فيدرالي في كاليفورنيا للبت في الأمر فيما بين الأطراف. وبالطبع قد يؤثر ذلك على الاهتمامات التي يُنظر إليها ويدركها الآخرون على أنها ذات مصلحة سيادية ونحن لا نوافق على ذلك لأننا لم نتفق في المقام الأول أن يحكمنا القانون الأمريكي، لذا، ليس هناك أي شيء يمارس ضد أي دولة بعينها. ويتمثل المفهوم العام بشأن الحكومة، في أننا لن نكون مضطرين لقبول الوضع الذي لا يمثل جزءًا منه، في وضع تلك القواعد، وبالتالي طعنا في هذا الأمر. وفي سياق عمل المجموعة الفرعية، لم يكن من الممكن مناقشة هذه المجموعة من المسائل المهمة، وهذا ما أشارت إليه الدنمارك لتسعى إلى أن تكون نوعًا ما من المجتمع حيث قد تصطدم جوانب عملها بتقييمات السيادة وهلم جرا.

ولم يكن هناك أي قبول داخل المجموعة لمناقشة هذه المسألة، ولكن عندما كانت المجموعة في مرحلة متأخرة جداً، كان هناك اعتراف واضح بأن تلك المسائل القضائية من المنظور الذي أعربنا به عن قلقنا، لن تنقضي. ولا تزال هناك حاجة لمواصلة مناقشة الموضوعات المتعلقة بالاختصاص القضائي، لا سيما تلك المسألة المتعلقة بالحصانة الممكنة وكيفية التأكد من خلال أن الولايات المتحدة...، وبشكل افتراضي لن يصطدم ذلك بالسيادة بطريقة ينظر إليها على أنها غير مناسبة. لذلك يعترف التقرير نفسه بذلك، ويبيء بوجود اختلافات في الرأي، ويوصي باستمرار المناقشة في سياقات أخرى. وبالطبع لم يسمح الاختصاص الذي مُنح للمجموعة الفرعية داخل مجموعة العمل المجتمعية بذلك ولكن هناك اعتراف بأن هذه المسألة لم يتم حلها بالتأكيد. وهناك مخاوف لم يتم تناولها، وهناك دعوة إلى الاستمرار في ذلك. وفي سياق المشاورة العامة الأولى كان هناك عدد من الأطراف الأخرى التي أعربت عن الرأي نفسه، لذا فإن الصيغة النهائية التي حددناها يوم الجمعة تشير أيضاً إلى أنه حتى في هذا التشاور العام اعترفت بعض الأطراف بهذه الحاجة وأقرتها، لذا هذا هو الوضع الأساسي إزاء مجموعة العمل الفرعية في تقرير الاختصاص القضائي. إنه كذلك. وقد تمت الموافقة عليه بالإجماع، بموجب هذه الفكرة الغريبة بشأن إجماع الآراء التي تسود داخل سياق مؤسسة ICANN. لقد تمت هذه الموافقة بالإجماع، لكن بخصوص قرارنا سيكون هناك إجماع حتى في حالة وجود اعتراض، لكن في إطار قواعد المشاركة، تم اعتماد التقرير بالإجماع. وبالتأكيد يمكننا دعم التوصيات مرة أخرى، بيد أن الفجوات الموجودة في التقرير وإخفاقه في معالجة مسألة معينة، التي تمثل بالنسبة لنا المسألة الأكثر أهمية منذ اليوم الأول الذي أعربنا فيه عن موافقتنا، أجبرتتنا على الاعتراض على التقرير وأعرب عدد آخر من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية عن اعتراضهم في مرحلة ما بعد المشاورة العامة، وسيتم تقديم التقرير إلى المنظمات العضو بما في ذلك اللجنة الاستشارية الحكومية. ومن ثم، سيكون أمامهم فرصة للعودة إلى مناقشة هذه المسائل في مرحلة لاحقة. شكرًا.

شكرًا. شكرًا جزيلًا لك، ممثل البرازيل. أتساءل عما إذا كانت هناك تواريخ أخرى من البلدان أو الأعضاء الآخرين، وأتساءل أيضاً عما إذا -- أفهم أنه كان هناك أربع دول

الرئيس منال إسماعيل:

تعرض على الاختصاص القضائي. لقد سمعنا موقفاً مفصلاً من ممثل البرازيل والذي يسلب الضوء على بعض الأشياء الجيدة التي على الأقل لا تعتبر التوصيات الواردة في التقرير موضعاً للاعتراض. وتلك التوصيات جيدة، إلا أنها ليست كافية، ونحتاج إلى إيجاد طريقة لمواصلة المناقشة. لذا، أود أن أعرف ما إذا كانت الدول الأخرى تشارك نفس الموقف أم أن هناك مواطن اعتراض أخرى. شكرًا. إذًا، تفضل ممثل الأرجنتين.

ممثل الأرجنتين:

شكرًا سيدتي الرئيسة. أود أن أشكر ممثل الدنمارك لتوضيحه المفصّل للغاية عن وضع مجموعة العمل. وعادةً ما أفعل ذلك كما أشارك ذلك مع المجموعة، أي مع اللجنة الاستشارية الحكومية، لكني لم أستطع فعل ذلك لأسباب شخصية في ذلك اليوم. فلم أستطع البقاء طوال اليوم في الاجتماع، لكن شكرًا جزيلاً لك ممثل الدنمارك. فلقد كان توضيحه مستفيضًا ومليئًا بالملاحظات التفسيرية. كما يود وفدنا تأييد ممثل البرازيل. ولقد شعرنا بقلّة التضمين نفسها في كل الأمور ذات الأهمية البالغة. وأنا أتابع هذه المسألة لأكثر من 12 عامًا، وأعتقد أن الافتقار إلى مسألة الاختصاص القضائي تمثلت في التأسيس القانوني للمنظمة، وما شرحه بينديكتو كان جيدًا. أنا لست متخصصًا في هذا المجال، وأعتقد أنه أمرًا مهمًا للغاية والأمر الذي شدد عليه في الوثيقة غير وارد في التقرير، وأنا شخصيًا أعتقد أن ذلك كان بمثابة مساهمة مهمة للوثيقة عندما يتعلق الأمر باللجنة الاستشارية الحكومية. ومع ذلك سيتسنى للحكومات مراجعة هذا الاعتراض والاطلاع عليه. ولهذا السبب دعمنا ذلك ورأينا أننا نتابع العملية، ولم نر ذلك وراثيًا بالفعل في الوثيقة النهائية، لذلك نعتقد أن هناك جدوى في الاعتراض، وفي عدم المعارضة، مع تقديم إشارة جيدة للوثيقة الكاملة، ولكن مع التأكيد على أن هناك بعض المسائل التي لا تزال بحاجة إلى مناقشتها ووضعها عين الاعتبار. ولقد رأينا أن هناك جدوى تم التشديد عليها في السياسة من الوثيقة عندما تعلق الأمر باللجنة الاستشارية الحكومية كمنظمة عضو. شكرًا.

الرئيس منال إسماعيل:

شكرًا جزيلًا ممثل الأرجنتين، وأعتقد أنك وافيتنا بمعلومات كافية ولا نلومك على عدم إبلاغنا بشأن هذه المسألة. الكلمة بعد ذلك لممثل البرتغال ثم ممثل فرنسا. فليفضل ممثل البرتغال.

ممثل البرتغال:

شكرًا. حسنًا، أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر ممثل الدنمارك على التفاصيل التي قدمها كما أتوجه بالشكر إلى الرئيس. وبخصوص هذه المسألة، فنعتقد أننا نشارك نفس الشواغل التي ذكرها ممثل البرازيل بشأن مسألة الاختصاص القضائي، لذلك فإننا نواجه مشكلة هنا، لذا لم نتناول المقترح بل شاركنا الشواغل نفسها الذي ذكرها ممثل البرازيل على نحو جيد، شكرًا لك.

الرئيس منال إسماعيل:

شكرًا لك ممثل البرتغال. فليفضل ممثل فرنسا.

ممثل فرنسا:

سأتحدث باللغة الفرنسية. [ترجمة المترجم الفوري] شكرًا لكم واسمحوا لي بتعليق على هذا الأمر. أود أن أشكر زميلي من الدنمارك. إذا لم يستطع ممثلو فرنسا الموافقة على التوصيات المقترحة لسببين. أولهما، سبب جوهري. والآخر يتعلق بالإجراء. أولاً، بخصوص مسار العمل 2، كنا نعتقد أن بعض التوصيات وبعض الجهات النظر تؤخذ بعين الاعتبار أكثر من غيرها، ويظهر التقرير بأنه غير مكتمل بشكل فعال بشأن المناقشات التي أجريناها، والذين أعربوا عن مواقف مختلفة، وبشكل كبير لم يكونوا مسؤولين عن التقرير. والآن، فيما يتعلق بالمحاسبة والمسألة الجوهرية، أعرب ممثل فرنسا مرارًا وتكرارًا عن دعمه لما أوضحه ممثل البرازيل للتو، والآن نود أن نعرف كيف ستستمر المناقشات مع مجموعة العمل المجتمعية. وقد أدركنا أنه من الضروري البدء في إجراء مناقشات بشأن المسائل الفنية، ولا يتناول التقرير المسائل القانونية المهمة، لذا من المهم النظر في ماهية مسارات العمل أو مجالات العمل في مسار العمل 2 التي سنتعامل مع مسألة الاختصاص القضائي. ولهذا السبب، لم يتمكن ممثل فرنسا

من التعبير عن موافقته على هذه التوصيات، وبعد ذلك يمكننا أيضاً وضع بعض النقاط بشأن التنوع، ولكن لدينا طريقة مختلفة للنظر إلى إجماع الآراء تبعاً للموضوعات. وفيما يتعلق بالاختصاص القضائي، لم نفهم تماماً كيفية تقييم إجماع الآراء. شكراً.

شكراً لممثل فرنسا. هل تود التحدث عن مسألة التنوع أثناء إلقاء كلمتك؟

الرئيس منال إسماعيل:

لا [ترجمة المترجم الفوري]. ليس الآن. لا، لا أريد طرح أي تغييرات في جدول الأعمال.

ممثل فرنسا:

هل هناك أي مستجدات أو تعليقات؟ نعم، ممثل كندا، تفضل.

الرئيس منال إسماعيل:

طاب مساؤكم. للتسجيل، أنا لويزا بايز. أود أن أشكر ممثل الدنمارك على ما قدمه من مستجدات باستفاضة كما أتوجه بالشكر إلى جميع أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية المعينين وجميع الأعضاء الذين شاركوا في مجموعة العمل المجتمعية الذين كرسوا الكثير من الوقت والموارد لهذه المسائل المعقدة والصعبة إلى جانب أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية المعينين الآخرين. وكان ممثل كندا حاضراً في اجتماع مباشر لمجموعة العمل المجتمعية لتناول قضية المساءلة يوم الجمعة. ووضعنا المجموعة النهائية من التوصيات والتقارير ونقر بالمشاركة القوية للعديد من الأعضاء واللجنة الاستشارية ككل في عملية أصحاب المصلحة المتعددين التي استمرت لما يقرب من 3 سنوات. ويمكن أن تشهد كندا على التعليقات العامة والمداخلات من جانب الحكومات التي ساعدت في توجيه وتعزيز النظر في هذه المسائل المعقدة والحساسة ومتعددة الأوجه. كما نعتقد أن عملية الوصول إلى توصيات مسار العمل 2 النهائية كانت شفافة وشاملة بشكل منهجي. ونحن نرى أن هذا مثال آخر لعملية إعداد فعالة لسياسة أصحاب المصلحة المتعددين، ومن ثم فنحن نُدرك قدر التحديات الكامنة في تناول مجموعة كبيرة من الاعتبارات

ممثل كندا:

ووجهات نظر أصحاب المصلحة من مجتمع ICANN بأكمله. كما نعتقد بأنه سيتم تعزيز مساءلة ICANN دون شك من خلال مجموعة من توصيات مجموعة العمل المجتمعية والمساءلة وبخصوص الخطوات التالية في نهاية المطاف، وسيتوجب على اللجنة الاستشارية الحكومية تحديد مدى رغبتها في تأييد هذه التوصيات بصفتها منظمة عضو كما أشير إلى ذلك سابقاً. وهناك فكرة واحدة فقط يمكننا من خلالها معالجة هذه المسألة إذا كنا نرغب في أن نكون مماثلين لنفس الطريقة التي تناولنا بها المناقشات خلال اجتماع مراكش 2016 حيث تمكنا داخل مجتمع اللجنة الاستشارية الحكومية من التعبير عن وجهات النظر المختلفة، ولكن نأمل بعد ذلك في تأييد هذه التوصيات. وسوف أتوقف عند هذه النقطة، وشكرًا لكم.

شكرًا جزيلًا لك ممثل كندا. وإذا كان هناك أية طلبات أخرى لإلقاء كلمة، فأعتقد أن هذا يقودنا بشكل جيد إلى مناقشة الموضوع التالي حول هذا البند من جدول الأعمال، والذي يتعلق بطريقة تنظيم أنفسنا للرد بصفتنا منظمة عضو، كما أشار إلى ذلك توم وممثل الدنمارك وممثل كندا بأن اللجنة الاستشارية الحكومية هي منظمة عضو لدى مجموعة العمل المجتمعية وملتزم بقولنا ذلك، لذا أود أن ألقى الكلمة على هذا الموضوع وكيفية تنظيم أنفسنا حتى نكون على استعداد لتقديم الإسهامات عندما تُطلب منا بحلول الوقت. لذا، بعبارة أخرى، هل نحن مستعدون لتأييد التقرير من أجل المضي قدمًا؟ فليتفضل ممثل البرازيل بالتعليق.

الرئيس منال إسماعيل:

شكرًا لك منال. شكرًا جزيلًا لكم على دعوة المجموعة للنظر في هذه المسألة وهذا لأننا على الرغم من أننا نتوقع أن يستغرق التقرير بعض الوقت عندما يتعلق الأمر باللجنة الاستشارية الحكومية وغيرها من الإسهامات والمشورات الرسمية، وأعتقد أن هذا هو الوقت المناسب لنا للنظر في مدى رغبتنا في مناقشة هذا المسألة لأن التقرير قد انتهى في الأساس على النحو الذي ذكره ممثل الدانمارك، وخلال الجولة الثانية القادمة من المشاورات لا يكزن هناك توقعات بأنه سيتم إجراء تغيير جوهري على فحوى الموضوع.

ممثل البرازيل:

وأعتقد أننا لدينا بالفعل جميع العناصر التي ستعرض على اللجنة الاستشارية الحكومية. وفي هذا الصدد، أفترض، منال، أنه قد يكون من المهم لنا استخدام وسيلة، كما تعلمون، يمكننا من خلالها دراسة التقرير بدقة. السادة الرؤساء المشاركون، أوصى رؤساء مجموعة العمل المجتمعية... عندما يتمثل التقرير الكامل في هذا الهدف، سيكون إجراءً شكلياً أكثر من أي شيء آخر. لكنني أود أن أقول ذلك في مسألة اللجنة الاستشارية الحكومية، لا سيما بخصوص مسألة الاختصاص القضائي، وأواصل التركيز على هذا الجزء من التقرير حيث كان هناك عدد من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية قد أعربوا عن اهتمامهم البالغ، وأعتقد أنهم سيحتاجون إلى بعض الوقت لاستيعاب وإعداد موقف مشترك في حالة وجود موقف مشترك في هذا الجزء من التقرير. وحتى لا تندهبوا، ولا تكونوا في وضع سيكون أمامكم فيه وقت محدود للنظر في هذه المسألة عندما يتعلق الأمر بالموافقة الرسمية أو النظر الرسمي، لذا ليس لدي اقتراح لذلك حتى الآن، إلا أنني أعتقد أن الوقت قد حان قيامنا بذلك، وفي نهاية هذا الاجتماع وضعنا بعض الأطر الزمنية أو بعض الإجراءات التي سنعتمدها للنظر في التقرير. شكرًا.

الرئيس منال إسماعيل:

شكرًا لك، ممثل البرازيل. نعم، بالتأكيد، لن نتوصل إلى موقف فوراً، ولكن بدلاً من ذلك كما ذكرت على نحو صائب، علينا أن نسعى لرسم طريق للمضي قدماً وأن يكون لدينا عملية لجعل هذا الأمر جاهزاً في الوقت الذي يطلب منا فيه تقديم إسهاماتنا. إذًا، هل هناك أي تعليقات أو ملاحظات في هذه المسألة؟ أي اقتراحات؟ إذًا، نعم، تفضل توم.

توم ديل:

شكراً منال. أردت فقط لفت انتباه العضو إلى الإطار الزمني الذي تم تضمينه في الموجز، والذي أعتقد أنه لا تزال تتبعه مجموعة العمل بشكل عام تقريباً. والتي هي فترة التعليق العام بشأن التقرير الموحد، وهذه هي جميع التوصيات وليست التوصيات المتعلقة بالاختصاص فقط، لكن من المرجح أن تُجمع كلها في تقرير واحد من أجل التعليق العام من 18 أبريل إلى 18 مايو أو ما يقرب من ذلك، وكما قال عدد من الأعضاء، ليس من المتوقع بأن تكون هناك تعليقات موضوعية بشأن التوصيات التي ينبغي للمجلس وضعها

عين الاعتبار ولكن، كما تعلمون، ينبغي التأكد من عدم وجود أوجه اختلاف أو محاولة وضع أي أوجه ترابط مع أعمال أخرى تجري في مؤسسة ICANN. ودائما ما يكون هناك الكثير من العمل، ولكن فترة التعليق العام لمصلحة أعضاء مؤسسة ICANN لديها عملية تعليق عام رسمي إلى حد ما، إلا أنه يمكن لأي فرد، بما في ذلك أي حكومة، تقديم تعليقاته بشأن هذه العملية، لذلك أود فقط أن أتوه إلى وسيلة أخرى إذا كنتم ترغبون في تسجيل الأمور، وعليكم أن تضعوا في اعتباركم فقط ما قاله المشاركون في اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن فحوى الموضوع بدلاً من التحسين الطفيف في المسألة، وليس من الواضح في هذه المرحلة أنني لا أفكر في نقطة محددة قبل اجتماع بنما وهي الوثيقة النهائية التي سنتم مناقشتها مع اللجنة الاستشارية الحكومية ومع المنظمات العضو الأخرى للنظر فيها، ولكن في وقت ما بين شهري مايو ويونيو. لكن كما أشار أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية إلى أنه من غير المحتمل إجراء تغييرات رئيسية، وسيتم توحيد المواد في تقرير واحد في وقت ما، ولكن فيما يتعلق بالدعم المقدم من الأمانة، كما فعلنا مع مجموعة العمل 1 وإن كان مع الكثير من الأشخاص، سنكون سعداء بالعمل وفقاً لتوجيهات قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية لمساعدة الأعضاء، لكنها ممارسة يقوم بها الأعضاء وليس الأمانة. شكراً.

شكراً لك، توم. هناك نقاط جيدة للغاية، أولاً التي لا تزال تقيّم وجهات نظر أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية الفرديين وأنه سيتم اعتماد التقرير ككل أيضاً، أو أعني أن التعليق سيكون على الأمر كله، لذا فهي نقطة يجب النظر فيها للاطلاع أيضاً على توصيات المسارات المختلفة. لذا، للتأكد فقط من فهمي للإطار الزمني بصورة سليمة، إذا كنا نحاول العمل بطريقة عكسية، فهل ينبغي لنا أن نكون جاهزين بحلول الإطار الزمني لشهر مايو ويونيو تقريباً؟ إذاً هذا هو الأمر

الرئيس منال إسماعيل:

قد يرغب الأعضاء الذين حضروا اجتماع يوم الجمعة مناقشة هذا الأمر بصورة مباشرة، ولكن فهمي هو أنهم سوف يسعون إلى قدر كبير من التوضيح قدر الإمكان، بأكبر قدر

توم ديل:

من التوضيح الوارد من المنظمة العضو قبل عقد اجتماع بنما. والذي سيوضحه ربما في وقت ما بحلول نهاية شهر مايو، ولكن بعد أن ذكر ذلك، مرة أخرى بالنظر إلى عملية مسار العمل 1 التي انتهت في مراكش. ويتمثل ما تريده مجموعة العمل في أمر واحد، إلا أن عدد من المنظمات في عملية مراكش ذكرت بأنه يجب عليها الانتظار حتى عقد اجتماع مراكش نفسه وهذا هو أساس اضطراب عدد من المجموعات إلى تبني موقف نهائي ... وهذا ما ذكره الآخرون بأننا سنأخذ وقتنا الكافي ونلتقي عندما نستطيع ذلك. لذا، إذا رغبت اللجنة الاستشارية الحكومية في القيام بذلك، فهناك سابقة لهذا الأمر، لكن في هذه المرحلة، لأن المستند لم يُطرح للتعليق العام، وإذا كان بإمكانني إجراء تعليق واقعي، ولم تُجر اللجنة الاستشارية الحكومية حتى الآن مناقشة موضوعية ربما حول الصياغة التي قد تسير صوب ما تعرفونه، وهو العرض النهائي، لكن من الواضح أنه لن يكون فكرة جيدة للوصول في اجتماع ICANN62 ونقول ما الذي سنفعله حيال ذلك؟ وأنا متأكد من أن الأعضاء لن يفعلوا ذلك، إلا أن التوقيت الدقيق ينبغي أن يصبح أكثر وضوحًا على النحو الذي تبدأ به عملية التعليق العام. أعتقد هذا، شكرًا لكم.

الرئيس منال إسماعيل:

شكرًا لك، توم، بالفعل الإطار الزمني واضح جدًا في الملخص وعلى الشاشة ومعذرة على تجاهل ذلك. نعم، إذاً لا يزال لدينا في الأساس الوقت الكافي، ولكن من الجيد البدء في التمرين مبكرًا، والاستعداد في الوقت المناسب، لذلك هذا مجرد موجز للتأكد من أننا جميعًا متفقون في هذه المرحلة لبدء العملية والتفكير، ويمكننا بالتأكيد العمل على هذا فيما بين الجلسات حتى نصل إلى اجتماع ICANN62 بطريقة متفق عليها للمضي قدمًا. إذاً، أتطلع إلى مشاركتكم الفعالة فيما بين الجلسات بشأن هذه المسألة حتى نتوصل إلى الموقف المشترك للجنة الاستشارية الحكومية بصفتها منظمة عضو. ممثل البرازيل، تفضل.

ممثل البرازيل:

هناك تعليقان فقط بشأن الإطار الزمني لأنني شاركت في اجتماع يوم الجمعة وأرى بعض الاختلافات الطفيفة هنا. أولاً وقبل كل شيء، أعتقد أنه قد يكون هناك أمر بسيط ربما نتناوله مجموعة العمل المجتمعية من خلال اجتماع مرئي أو منتدى آخر، لكننا لم نتناول

الجلسة العامة الأولى لمسودة التقرير النهائي على هذا النحو بشكل رسمي. وأعتقد أنه سيتم إنجاز ذلك خلال هذا الاجتماع أو بعده مباشرة. لست متأكدًا. وبعد ذلك، عندما ظهر السادة الرؤساء المشاركون على الشاشة في المراحل التالية، كانت هناك دقيقة محددة تم فيها استشارة المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية، ولا أرى ذلك ينعكس على الشاشة في هذا الإطار الزمني، ولكنني أعتقد أيضًا أنه من المهم جدًا أن تكونوا على علم ما إذا كان من المتوقع أن تعود المسألة إلى المجموعة، وغيرها من المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية. لكنني أعتقد أن هذه مجرد أمور بسيطة تحتاج إلى مزيد من التوضيح لذا سيكون هناك توضيح فيما يتعلق بسبل المضي قدمًا.

شكرًا جزيلاً لك ممثل البرازيل على ما قدمته من توضيح وفي الواقع، تم تجميع الملخصات وتوزيعها قبل ثلاثة أسابيع من عقد الاجتماع حيث لم تكن الأمور واضحة بعد، ولكن بالتأكيد سنقوم بإعادة النظر في الإطار الزمني، ونشارك الملخصات الأكثر دقة وتحديثًا مع الأعضاء للنظر فيها والبدء في العمل وفقًا لها. هل ثمة تعليقات أو طلبات أخرى تودون إلقاء كلمة بشأنها؟ حسنا. إذا نتطلع قدمًا للعمل على هذا الأمر فيما بين الجلسات. نحن نقوم بعمل جيد من ناحية التوقيت. فلقد انتهينا في وقت سابق عما كان متوقعًا، لذا اسمحوا لي أن أختتم مناقشات اللجنة الاستشارية الحكومية حول أنشطة مسار العمل بشأن مساءلة مجموعة العمل المجتمعية، وعليه تم تأجيل الجلسة الآن. والآن، سننتقل إلى البند التالي من جدول الأعمال بعد قليل. فقط ننتظر إشارة الفريق الفني. شكرًا.

الرئيس منال إسماعيل:

إدًا، أمامنا حوالي 8 دقائق، لذا يمكنكم الاستراحة ويمكن أن ندعو دون إلى المشاركة في اللجنة وفي القبول العالمي لكافة أسماء النطاقات.

الرئيس منال إسماعيل:

AR

سان خوان – مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية في تحديث مسار العمل 2 بشأن مجموعة العمل
المجتمعية لتعزيز مساءلة ICANN

[نهاية النص المدون]